Tikrit Journal of Administration and Economics Sciences, (31/12/2021);Vol. 17, No. 56, Part (1): 205-221
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.17.56.1.12

Tikrit Journal of Administration and Economics Sciences
مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية
ISSN: 1813-1719 (Print)

Determining the direction of the relationship between financial flexibility and banking profitability/A study on a sample of Iraqi private commercial banks for the period (2015-2020)

Assist. Prof. Dr. Zahraa A. AI-Noa'imee
College of Administration and Economics
University of Mosul
zahraa_ahmed@uomosul.edu.iq

Researcher: Maher M. Obaid Al-Houri
College of Administration and Economics
Tikrit University
maheermnaa@gmail.com

Abstract:

The aim of the research is to measure the causal relationship between financial flexibility with its indicators (equity multiplier, cash balance ratio, legal reserve ratio) as an explanatory variable, and banking profitability with its indicators (rate of return on equity, rate of return on assets, rate of return on deposits, rate of return on funds Available for employment) as a dependent variable, and knowing the direction of this relationship using the Granger causality test and using the statistical program (Eviews V10). The study community is represented by the Iraqi private banks, as a sample of (9) private banks listed in the Iraqi Stock Exchange were selected for their contribution to achieving economic development. The study concluded that there is a reciprocal causal relationship between financial flexibility and banking profitability. The study also found a significant effect of financial flexibility on banking profitability. The study presented a number of proposals, the most important of which is that the Iraqi private banks, the study sample, should work according to a high level of financial flexibility due to the multiple advantages of that flexibility, including increasing the ability to compete and raising the level of performance in its various aspects, which is reflected positively on achieving its main objective.

Keywords: financial flexibility, banking profitability, liquidity.

تحديد اتجاه العلاقة بين المرونة المالية والربحية المصرفية دراسة على عينة من المصارف التجارية العراقية الخاصة للمدة (٢٠١٥-٢٠٢٠)

أ.م.د. زهراء أحمد النعيمي
كلية الإدارة والاقتصاد
جامعة الموصل

الباحث: ماهر مناع عبيد الحوري
كلية الإدارة والاقتصاد
جامعة تكريت

المستخلص

هدف البحث نحو قياس العلاقة السببية بين المرونة المالية بمؤشراتها (مضاعف حق الملكية، نسبة الرصيد النقدي، نسبة الاحتياطي القانوني) متغيراً تفسيرياً، والربحية المصرفية

بمؤشراتها (معدل العائد على حق الملكية، معدل العائد على الموجودات، معدل العائد على الودائع، معدل العائد على الأموال المتاحة للتوظيف) متغيراً تابعاً، ومعرفة اتجاه هذه العلاقة باستخدام اختبار سببية كرانجر (Granger causality) وباستخدام البرنامج الاحصائي (Eviews V10).

تمثل مجتمع الدراسة بالمصارف الخاصة العراقية، إذ تم اختيار عينة مكونة من (٩) مصارف خاصة مدرجة في سوق العراق للأوراق المالية وذلك لمساهمتها في تحقيق التنمية الاقتصادية، اختبرت فرضيات الدراسة باستخدام الاسلوب الوصفي التحليلي بالاعتماد على التقارير السنوية للمصارف للمدة من (2015-2020).

وقد توصل البحث إلى وجود علاقة سببية تبادلية بين المرونة المالية والربحية المصرفية كما توصلت الدراسة أيضاً الى وجود أثرٌ معنويٌ للمرونة المالية في الربحية المصرفية.

قدمت الدراسة عدداً من المقترحات، أهمها ينبغي على المصارف العراقية الخاصة عينة الدراسة أن تعمل وفق مستوى مرونة مالية عالية لما لتلك المرونة من مزايا متعددة منها زيادة القدرة على المنافسة ورفع مستوى الأداء بجوانبه المتعددة مما ينعكس إيجاباً على تحقيق هدفها الأساس.

الكلمات المفتاحية: المرونة المالية، الربحية المصرفية، السيولة

المقدمة

يعد موضوع المرونة المالية من المواضيع الحديثة في الفكر المالي اذ تعد المرونة المالية أحد المتطلبات الضرورية والأساسية في الإدارة المعاصرة، فالتطورات التي شهدتها بيئة الاعمال المصرفية في الوقت الحالي تستوجب مرونة مالية لجعلها قادرة على مجاراة تلك التطورات واستمرارها في دنيا الأعمال وتحقيق أهدافها واكتسابها القدرة على المنافسة واتخاذ القرارات التي تصب في تحقيق أهم هدف يسعى الى تحقيقه المصرف وهو الربحية، إن تلك التطورات التي شهدها القرن العشرين كانت تطورات كبيرة وتحديات مستمرة وتهديدات مختلفة اجبرت المصارف على تغيير نظام عملها بآليات جديدة وتبني مداخل المرونة المالية كخيار استراتيجي من أجل مواكبة تلك التطورات و تجاوز الأزمات والاستعداد لها قبل وقوعها واستغلال الفرص التي تحقق الأرباح؛ لهذا تسعى المصارف إلى تحقيق أهدافها بالاعتماد على سياسة مالية مرنة توفر لها القدرة على اتخاذ القرارات التي تحقق لها أفضل النتائج، فالمرونة المالية تتمثل بقدرة المصرف على إعادة هيكلة رأسماله بتكاليف منخفضة، وإن المرونة المالية تؤدي دوراً كبيراً في تحقيق وزيادة الأرباح المصرفية، اذ جاء هذا الموضوع لاختبار مرونة المصارف العراقية الخاصة (عينة البحث)، وانعكاس هذه المرونة على ربحية المصارف العراقية الخاصة خلال المدة الزمنية (2015-2020)؛ لذلك فقد تضمن البحث اختبار العلاقة بين المرونة المالية والربحية المصرفية، لمعرفة اتجاه العلاقة بين متغيرات البحث.

المبحث الاول: منهجية البحث

اولاً. مشكلة البحث: في جميع الاوقات تعد القرارات المالية من أهم القرارات المتخذة في المصارف التجارية؛ وذلك لأن أي قرار خاطئ سيكون تأثيره مباشراً على ربحية المصارف التي تعد الهدف الرئيس لأي مصرف تجاري؛ لذلك فأن المرونة المالية تسهم في حل المشاكل المالية للمصارف التجارية وتحقق هدف الربحية المطلوبة للمصارف التجارية، وعليه فإنه يمكن صياغة مشكلة البحث في التساؤلات الآتية:

١. هل توجد علاقة ارتباط معنوي بين متغيرات الدراسة؟
٢. هل يوجد علاقة سببية بين المرونة المالية والربحية المصرفية؟
٣. ما هو اتجاه العلاقة بين المرونة المالية والربحية المصرفية؟

ثانياً. أهمية البحث: يكتسب البحث أهميته من أهمية المرونة المالية وأثرها في القرارات المالية في المصرف ودورها الكبير في تحقيق أهدافه ومعالجة الأزمات التي يمر بها، وتتجلى تلك الأهمية أيضاً بالآتي:

١. للبحث أهمية إذ تأتي هذه الأهمية من خلال تناوله العلاقة بين المرونة المالية والربحية المصرفية للمصارف الخاصة العراقية خلال مدة زمنية شهدت العديد من الأزمات المالية المحلية والعالمية.
٢. تعد الربحية الهدف الرئيس والأهم لأي مصرف تجاري فإن تلك الأهمية تنعكس على اهمية الدراسة وسبل تحقيق المرونة المالية لذلك الهدف المهم من دون تعريض أموال المودعين للخطر.
٣. تميز البحث الحالي عن الدراسات السابقة بقياس اتجاه العلاقة بين المرونة المالية والربحية المصرفية.

ثالثاً. هدف البحث: هناك اهداف عديدة يسعى البحث نحو تحقيقها وتتمثل في الآتي:

١. بناء إطار معرفي لمتغيرات البحث والمتضمن المرونة المالية والربحية المصرفية مستنداً إلى المسارات الفكرية للأدبيات المالية من خلال عرض آراء الباحثين ومستوى تحليلهم لمضامينها وابعادها.
٢. اختبار وجود علاقة بين المرونة المالية والربحية المصرفية للمصارف الخاصة العراقية عينة البحث.
٣. تحديد اتجاه العلاقة بين متغيرات الدراسة المتمثلة بالمرونة المالية والربحية المصرفية.

رابعاً. فرضيات البحث: تسعى المصارف الخاصة العراقية الى التحكم بمصادر التمويل؛ وذلك استجابة للاختلالات المفاجئة في التدفقات النقدية الأمر الذي يمنحها مرونة مالية عالية تجعلها تحقق جميع اهدافها وعلى رأسها هدف الربحية لذلك تتلخص فرضيات البحث في الآتي:

١. وجود علاقة سببية بين المرونة المالية والربحية المصرفية.
٢. وجود علاقة تبادلية بين المرونة المالية والربحية المصرفية.

خامساً. مجتمع البحث وعينته: أجري البحث في القطاع المصرفي العراقي على عينة مكونه من (9) مصارف خاصة مدرجة في سوق العراق للأوراق المالية من مجموع (24) مصرفاً خاصاً.

المبحث الثاني: الإطار النظري للبحث

المحور الأول: مفهوم المرونة المالية، أهميتها، مصادرها، مؤشراتها

اولاً. مفهوم المرونة المالية: زاد الاهتمام بالمرونة المالية في العقود الاخيرة؛ وذلك نتيجة التطور الذي شهده النظام المالي بشكل عام والنظام المصرفي بشكل خاص، ففي وقت سابق، كان تركيز معظم العلماء على المرونة المالية هو ما إذا كان التدفق النقدي كافياً للمصارف للتعامل مع المواقف الخاصة، ثم تحول تدريجياً إلى قدرة المصرف على الاستجابة لعدم التأكد (الخفاجي والموسوي، ٢٠٢٠: ٤).

وتعد المرونة المالية من أهم المواضيع الحديثة التي شهدت اهتماماً كبيراً سواء في الإدارة المالية أو إدارة المصارف (العامري، ٢٠١٨: ٣٩). فقد حظيت المرونة المالية باهتمام كبير في البحث الأكاديمي في السنوات الأخيرة، إذ يعد معظم كبار المديرين أن المرونة المالية هي أحد

العوامل المهمة التي تؤثر على قرار هيكل رأس مال المصرف فتشير إلى المدى الذي يمكن للمصرف أن يحشد فيه موارده المالية استجابة للأحداث المستقبلية غير المؤكدة (AL-shakrchy Alnassar, 2019: 318). وجاءت توصيفات المرونة المالية من جوانب مختلفة فهناك من عرفها من حيث أهميتها إذ سلط الضوء على أهمية المرونة المالية بوصفها ديون غير مستغلة، إذ اظهر بعض الكتاب أن المصارف التي لديها رافعة مالية مثالية على المدى الطويل يمكن استخدامها عندما تتاح الفرص الاستثمارية، فوفقاً لذلك تعرف المرونة المالية على أنها قدرة المصرف على الوصول إلى التمويل المناسب بتكلفة منخفضة والاستجابة للتغيرات غير المتوقعة في التدفقات النقدية للمصرف أو فرص الاستثمار في الوقت المناسب (Denis, 2011: 31). وينصب رأي (Chukwu, et al., 2019) على أن المرونة المالية تعني الحفاظ على قدرة ديون المصرف لإجراء توسعات، بحيث لا يحتاج إلى تقليص الأعمال في حالة حدوث مشكلة اقتصادية، فهي تمثل قدرة المصرف على التعامل مع مصادر تمويله وإعادة هيكلتها بتكاليف منخفضة، والتعامل مع الضائقة المالية، وتمويل الاستثمار بتكلفة منخفضة عند ظهور فرص مربحة، (Chukwu, et al., 2019: 97).

وفقاً لما تقدم يمكن القول بأن لمرونة المالية هي آلية يتبعها المصرف لمجابهة الظروف المختلفة التي قد يتعرض لها فهي تعد صمام الامان والخط الدفاعي اتجاه الظروف السلبية، والداعم والمستغل للظروف الايجابية فهي الموجه لسياسات المصرف والمحرك الاساس لجميع القرارات المالية المتخذة في المصرف.

ثانياً. أهمية المرونة المالية: لاشك أن للمرونة المالية أهمية كبيرة في استمرار المصارف وتواجدها، فهي تعد من المعالجات الأساسية التي تمتلكها المصارف، التي تستطيع من خلالها تجاوز الخطر والأزمات والمشاكل التي تتعرض لها، ويمكن ايجاز تلك الأهمية بما يأتي: (العامري، ٢٠١٨: ٤١) و(jianjnan Yi, 2020: 22) و(Vaan, 2011: 16) و(Xie & Zhao, 2020: 1919).

١. تلعب المرونة المالية دواً اساسياً ومحورياً في تكيف المصرف واستقراره وتحقيق الأمان.
٢. تساعد المرونة المالية المصارف في تجاوز الأزمات المالية التي تتعرض لها والعودة إلى وضعها السابق بعد انتهاء الأزمة.
٣. إن المرونة المالية تعد شكلاً من أشكال القوة التي تمتلكها المصارف في بيئتها الداخلية والخارجية.
٤. تعد المرونة المالية عامل جذب للزبائن؛ لأنها تشعرهم بالأمان والاطمئنان في التعامل مع المصارف التي تمتلكها.
٥. استخدام المرونة المالية لاستغلال المشاريع المربحة وتقليل نقص الاستثمار أو الاستثمار المفرط الذي لا يحقق عوائد تتناسب مع تكاليف الاستثمار.
٦. إن المرونة المالية تساعد المصرف على التحوط في ظل بيئة عدم التأكد.
٧. توفر المرونة المالية القدرة للمصرف على تجنب التكاليف المختلفة أمثال فقد الزبائن وخسارة الموردين وفقدان الموظفين وفقدان الذمم المدينة والبيع القسري للموجودات القيمة لغرض الوفاء بالالتزامات المالية التي على المصرف.
٨. تساعد زيادة المرونة المالية في تقليل مخاطر الائتمان والحد منها.

Tikrit Journal of Administration and Economics Sciences, (31/12/2021);Vol. 17, No. 56, Part (1): 205-221
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.17.56.1.12

ثالثاً. مصادر المرونة المالية: هناك العديد من المصادر للمرونة المالية التي تختلف باختلاف أهميتها ودورها وتأثيرها في المصارف، وهذه المصادر كالآتي:

١. **السيولة**: يشير مصطلح "السيولة" إلى قدرة المصرف على الوفاء بالتزاماته المستحقة على المدى القصير، فهي تعني مدى سرعة الزبون في الحصول على أمواله من المصرف، يمكن أن توجد موارد السيولة للمصرف بأشكال مختلفة مثل النقد في الصندوق والنقد في المصرف في الموجودات المتداولة، وقوة السحب الاحتياطية بموجب ترتيبات الائتمان النقدي أو السحب على المكشوف، إذ يحافظ المصرف على السيولة إذا كان يحتفظ بموجودات يمكن تحويلها أو بيعها بسرعة بأقل تكلفة وخسارة في القيمة، إذ يكون اختبار السيولة هو قدرة المصرف على الوفاء بالتزاماته النقدية عند استحقاقها واستغلاله الفرص المفاجئة في السوق، لذلك، عندما يتم الحديث عن سيولة المصرف، يحاول المرء قياس قدرة المصرف على تلبية المتطلبات النقدية المتوقعة وغير المتوقعة، أو توسيع موجوداته، أو تقليل التزاماته أو تغطية أي خسائر تشغيلية (Khan & Raj, 2020: 307).

وأشار Acharya et al (2007) إلى أن الموجودات النقدية تعد جانباً مهماً في السياسات المالية المثلى؛ لأنها تسهل قدرة المصرف على الاستثمار وتعمل أداة التحوط الطبيعية هذه كتأمين عند ظهور فرص نمو غير متوقعة وعدم وجود أموال كافية، وبطبيعة الحال قد تمنع الأرصدة النقدية التي تمتلكها المصارف حدوث حالات الإفلاس والتعثرات المالية، وهذه هي الأسباب الرئيسة التي تجعل المقتنيات النقدية مصدراً مهماً للمرونة المالية والمعالج الاساس ضد الأزمات المالية والاقتصادية (Acharya, et al., 2007: 517). فالموجودات النقدية السائلة وكما عبر عنها (Kuit) لها القدرة على توفير المرونة المالية، وتعتبر من المصادر غير المشروطة في أي وقت داخل المصرف، في حين أن خط الائتمان يعتبر من محددات المرونة المالية المشروطة (Kuit, 2012: 511).

وأشار Van Horen (2002) إلى أن امكانية المصرف على توفير الأموال بأسرع وقت ممكن وفي اية لحظة تجعله قادراً على تحقيق المرونة المالية والقدرة العالية على تجنب الازمات والوفاء بالالتزامات المالية عند استحقاقها، وإن هذه السرعة والامكانية التي يمتلكها المصرف في الحصول على الأموال تكون بشكل خط ائتمان يستخدمه المصرف عند الحاجة الى الأموال، كما يمتلك المصرف أيضاً طريقة أخرى يستطيع من خلالها تحقيق المرونة المالية وهي سرعة الوصول إلى أسواق رأس المال بسلاسة وسهولة، فكلما كان المصرف قادراً على الاقتراض في اية لحظة كانت مرونته المالية كبيرة مما يجعله قادراً على دفع توزيعات الارباح والسهولة في تحويل مستحقات الديون قصيرة الأجل إلى ديون طويلة الأجل (Van Horen, 2002: 483).

٢. **هيكل رأس المال والدين (الاقتراض):** بالتوافق مع النتائج التي توصلت إليها دراسة (Graham & Harvey, 2001: 98) التي تشير إلى أن المرونة المالية هي العامل الوحيد الأكثر أهمية في تحديد هيكل رأس المال. ومن ثم يمكن الحصول على المرونة من خلال سياسة هيكل رأس المال ومن خلال الحفاظ على امكانية الوصول إلى مصادر منخفضة التكلفة لرأس المال الخارجي، تكون المصارف قادرة على تحقيق هيكل رأس مال مرن، والذي بدوره يحافظ على المرونة المالية (Fama & French, 2001: 34).

وأشار كل من Deangelo & Deangelo, (2006) إلى أن المرونة المالية تؤدي دوراً مهماً في خيارات هيكل رأس المال من خلال الحفاظ على مستويات منخفضة من الرافعة المالية

على النحو الأمثل في معظم المدد، هذا ويجب أن تكون المصارف قادرة على الحفاظ على قدرة الديون في مدد الاحتياجات الرأسمالية العالية، على سبيل المثال لتمويل الاستثمارات المستقبلية أو فرص النمو، إذ ان الاحتفاظ بالنقد الزائد لغرض القيام بالاستثمارات المستقبلية وغيرها من الاحتياجات المختلفة، له العديد من التكاليف منها تكلفة الوكالة وتكلفة الضرائب (Deangelo & Deangelo, 2006: 13). فالمصارف التي لديها فوائض مالية تقوم بتخفيض الديون أكثر من حقوق الملكية من أجل الحفاظ على قدرة الدين لتلبية احتياجات التمويل المستقبلية ولتجنب التكاليف المرتفعة لإعادة اصدار حقوق الملكية (Byoun, 2008: 3070).

إن وجهة النظر القائلة بأن سعة الديون غير المستخدمة هي مصدر للمرونة المالية يدعمها كل من Denis and Mckeon (2011) إذ يركز المؤلفان في دراستهم على الحالات التي تزيد فيها المصارف عن قصد نفوذها بما يتجاوز الأهداف المقدرة على المدى الطويل من خلال استخدام قروض جديدة كبيرة، ومن خلال دراسة الدوافع الكامنة وراء قضايا الديون، وجد الباحثان أن هذه القضايا هي في الأساس ملف استجابة لاحتياجات التشغيل، ومن ثم تستند إلى مجموعة الفرص المتاحة للمصرف وتدفق أرباحها، إذ ان الدوافع الرئيسة لاستخدام الدين هي (حسب ترتيب الأسبقية الآتي)؛ الاستثمارات، والزيادات في صافي رأس المال العامل (بشكل أساس الزيادات في الذمم المدينة)، وتغطية التخفيضات في ربحية التشغيل والدفع للمساهمين، كما و تشير النتائج التي توصل إليها الباحثان إلى أن المصارف تقلل من نفوذها نحو المقدرة ولكن هذا يعتمد بشكل أساس على قدرة المصرف على إنتاج فائض مالي، في حالة المصارف التي تنتج عجزاً لاحقاً، يتضح أن هذه المصارف تميل إلى تغطية هذا العجز في الغالب بمزيد من الديون، بغض النظر عن نسب الرافعة المالية المستهدفة (Denis, 2011: 672).

٣. **مصادر أخرى للمرونة المالية:** من الناحية النظرية يرى (Daniel, et al., 2010) أن المصارف تمتلك مصادر أخرى من المرونة المالية التي من شأنها أن تسمح لها بإدارة العجز النقدي دون تقليل توزيعات الأرباح أو الاستثمار، على سبيل المثال، أوجدت العديد من الدراسات محددات المقتنيات النقدية وتجادل بأن المصارف التي لديها تقلبات عالية في التدفق النقدي وتكاليف أكبر للتمويل الخارجي فإنها تقوم بالحفاظ على أرصدة نقدية أعلى، فإذا كان الأمر كذلك، فإن المصرف الذي يواجه عجزاً نقدياً يمكنه تجنب خفض توزيعات الأرباح والاستثمار عن طريق تخفيض رصيده النقدي بشكل مؤقت ومع ذلك، فإن الحفاظ على أرصدة نقدية عالية يمثل مشكلة؛ لأن هذه الأرصدة تزيد من تكاليف الوكالة المتوقعة، كما يوجد مصدر آخر محتمل للمرونة المالية هو بيع الموجودات فمن الناحية النظرية، قد تتجنب المصارف التي تواجه عجزاً نقدياً تخفيضات الأرباح والاستثمارات عن طريق بيع الموجودات وهذا المصدر أيضاً لا يخلو من التكاليف، فإن عدم سيولة الموجودات يمكن أن يجعل هذا الخيار باهظ التكلفة؛ لذلك قد يحافظ المصرف على المرونة المالية من خلال الحفاظ على قدرة الديون غير المستخدمة، لهذا فأن المصرف يجب أن يحافظ على مستويات منخفضة من الرافعة المالية من أجل الحفاظ على القدرة على الاقتراض عندما يواجه احتياجات رأس المال غير المتوقعة، ومن ثم فإن مثل هذه المصارف التي تواجه عجزاً قد تقترض الأموال لتجنب خفض الأرباح والاستثمارات، فإن الدين يعمل كمصدر تمويل انتقالي عندما تواجه المصارف عجزاً ناتجاً عن صدمات عشوائية لمجموعة فرص الاستثمار الخاصة بها، وتسمح الزيادات العابرة للديون للمصرف بالقيام بفرص استثمارية غير متوقعة، بينما تستخدم فوائض التمويل اللاحقة لتقليل الديون (Daniel, et al., 2010: 6-7).

Tikrit Journal of Administration and Economics Sciences, (31/12/2021);Vol. 17, No. 56, Part (1): 205-221
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.17.56.1.12

رابعاً. مؤشرات المرونة المالية: هناك العديد من المؤشرات للمرونة المالية أهمها:

١. **نسبة الرافعة المالية (Leverage ratio):** إن كلمة رافعة ببساطة تعني استخدام الأموال التي يحصل عليها المصرف من الغير مقابل تكاليف ثابته ومحددة، من هنا تعني الرافعة المالية استخدام الاموال المتحصل عليها وتوظيفها مقابل تكاليف تمويل ثابته على أمل تحقيق عوائد مرتفعة لأصحاب الأسهم العادية (المستثمرين) (فارس، ٢٠١٦: ٣١٧). وللرافعة المالية نسب تستخدم لقياسها وكالآتي:

❖ **نسبة مضاعف حق الملكيةEquity multiplier rati :** وهي أحد المؤشرات التي تمثل مقياساً لنسبة مساهمة حق الملكية في تمويل موجودات المصرف وتحسب وفق المعادلة الآتية (الموسوي والخفاجي، ٢٠٢٠: ٩):

$$\text{مضاعف حق الملكية} = \frac{\text{إجمالي الموجودات}}{\text{صافي حق الملكية}} \times 100 \quad \text{.....(1)}$$

❖ **نسبة الديون الى حق الملكية Debt to Equity Ratio:** هي أحد مؤشرات قياس الرافعة المالية في المصارف إذ تقيس هذه النسبة مقدار الديون التي يستخدمها المصرف في تمويل موجوداته بالنسبة الى حقوق الملكية، فكلما اعتمد المصرف بشكل كبير على حقوق الملكية في تمويل موجوداته أدى ذلك الى زيادة درجة الأمان والاطمئنان لدى الدائنين؛ لان ذلك يشير إلى قدرة المصرف على سداد التزاماته عند استحقاقها، وتحسب وفق المعادلة الآتية (الفتلاوي ومحسن، ٢٠١٧: ٩٤):

$$\text{نسبة الديون الى حق الملكية} = \frac{\text{المطلوبات المتداولة + طويلة الأجل}}{\text{حق الملكية}} \times 100 \quad \text{.....(2)}$$

٢. **نسبة السيولة (Liquidity Ratio):** يعني مصطلح "السيولة" قدرة المصرف على تحقيق قيمة نقدية بين جميع الموجودات، مما يعني أنها إمكانية تحويل الموجودات إلى نقد بسرعة وبأقل الخسائر أثناء سير العمل العادي والحصول على تدفق منتظم غير منقطع للنقد لسداد المطلوبات المتداولة الخارجية عند استحقاقها وواجبة السداد وكذلك ضمان توفر الأموال للعمليات الجارية اليومية، فمن أجل سير الأعمال وعدم التلكؤ يجب أن يتمتع المصرف بالدرجة المطلوبة من السيولة بحيث لا تكون مبالغ فيها ولا غير كافية فالإفراط في السيولة يعني تراكم الأموال وعدم تحقيقها عوائد مما يؤدي إلى انخفاض الربحية، وزيادة المضاربة وغيرها من المشاكل التي تحصل بسبب السيولة الزائدة، في حين أن عدم كفاية السيولة يؤدي إلى إرباك في العمليات المصرفية؛ لذلك يجب الحفاظ على التوازن المناسب بين هاتين الحالتين من أجل تحقيق المصرف لأهدافه المرجوة وضمان استمراره (Barad, 2010: 4). ولهذه النسبة العديد من المؤشرات التي تستخدم لقياسها وكالآتي:

❖ **نسبة الرصيد النقدي (Monetary Fund Ratio):** تعد نسبة الرصيد النقدي أحد المؤشرات لقياس السيولة في المصارف، وتشير هذه النسبة إلى حجم ومقدار النقد الذي يملكه المصرف والذي يكون بصورة احتياطيات لدى المصرف المركزي والنقد في الصندوق والأرصدة الأخرى من العملات الاجنبية والمسكوكات الذهبية التي يمتلكها المصرف لغرض الوفاء بالتزاماته وتأدية نشاطاته المختلفة، وتحسب نسبة الرصيد النقدي وفق المعادلة الآتية:

Tikrit Journal of Administration and Economics Sciences, (31/12/2021);Vol. 17, No. 56, Part (1): 205-221
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.17.56.1.12

$$\text{نسبة الرصيد النقدي} = \frac{\text{النقد لدى المصرف المركزي + النقد بالصندوق + أرصدة أخرى سائلة}}{\text{الودائع وما في حكمها}} \times 100 \quad \ldots (3)$$

إذ تشير (الودائع وما في حكمها) إلى جميع المطلوبات باستثناء رأس المال الممتلك (حقوق الملكية) فكلما كانت نسبة الرصيد النقدي كبيرة جداً دل ذلك على قدرة المصرف على الوفاء بالتزاماته المالية المختلفة في موعد استحقاقها، إلا أن لهذه الزيادة أيضاً تأثيراً سلبياً على العائد؛ وذلك لأنها تعد أموالاً معطلة لا تدر عائداً (قدوري وابو حمد، ٢٠٠٥: ٢٣٩).

❖ **نسبة الاحتياطي القانوني (Legal Reserves Ratio):** تمثل نسبة الاحتياطي القانوني أحد المؤشرات التي تقيس السيولة في المصارف، إذ تقوم المصارف بالاحتفاظ بنسب معينة من ودائعها المختلفة لدى المصرف المركزي بشكل أرصدة نقدية دائنة بدون فوائد، وتسمى هذه الارصدة بالاحتياطيات القانونية؛ لأنها تكونت بنص قانوني، وإنها عرضة للتغيير المستمر تبعاً للظروف الاقتصادية السائدة للبلد، وكلما ارتفعت نسبة هذه الاحتياطيات زادت قدرة المصرف على الوفاء بالتزاماته المالية المختلفة وقدرته على تجاوز الأزمات، كما وتختلف هذه النسبة حسب تعليمات المصرف المركزي من بلد لأخر إذ تتراوح نسبتها من (20-35%) وتحسب هذه النسبة وفق المعادلة الآتية (الكروي، ٢٠٠٩: ٨):

$$\text{نسبة الاحتياطي القانوني} = \frac{\text{الرصيد النقدي لدى المصرف المركزي}}{\text{الودائع وما في حكمها}} \times 100 \quad \ldots\ldots\ldots (5)$$

❖ **نسبة السيولة القانونية Legal Liquidity Ratio:** وهي أحد المؤشرات التي تقيس السيولة في المصارف وأكثرها موضوعية واستخدام في تقييم السيولة، ويقوم بتحديدها قانوناً المصرف المركزي، وتعبر عن قدرة الاحتياطيات الأولية والثانوية (الارصدة النقدية وشبة النقدية) على سداد التزامات المصرف المالية في وقت استحقاقها في أي ظرف كان، وكلما كانت هذه النسبة كبيرة دل ذلك على السيولة العالية التي يتمتع بها المصرف، وتتراوح هذه النسبة من (30-35%) كحد اقصى في الأنظمة المصرفية وتحسب وفق المعادلة الآتية (الكروي، ٢٠٠٩: ٨):

$$\text{نسبة السيولة القانونية} = \frac{\text{الاحتياطيات الأولية + الاحتياطيات الثانوية}}{\text{الودائع وما في حكمها}} \times 100 \quad \ldots\ldots\ldots (4)$$

❖ **نسبة التوظيف Investment Ratio:** يتم استخراج هذه النسبة من خلال قسمة القروض والسلف على الودائع وما في حكمها، وتعني هذه النسبة توظيف أموال المصرف المختلفة والمتأتية من الودائع في الأنشطة المختلفة للمصرف كالإقراض وتقديم السلف، وكلما كانت هذه النسبة مرتفعة دل ذلك على قدرة المصرف على توظيف الأموال وتقديم القروض، ولكن يؤدي ذلك الارتفاع في الوقت نفسه الى انخفاض قدرة المصرف في تلبية طلبات السحب للودائع من قبل المودعين، وتحسب هذه النسبة من خلال المعادلة الآتية (الكروي، ٢٠٠٩: ٨):

$$\text{نسبة التوظيف} = \frac{\text{القروض والسلف}}{\text{الودائع وما في حكمها}} \times 100 \quad \ldots\ldots\ldots (6)$$

المحور الثاني: مفهوم الربحية المصرفية، مصادرها، مؤشرات قياسها

اولاً. مفهوم الربحية المصرفية: يشير مفهوم الربحية الى كلمتين هما الربح والقدرة، إذ تعني كلمة الربح امكانية الكيان التجاري على تحقيق الارباح، اما القدرة تدل على الاداء التشغيلي للكيان، ومن

هنا تعرف الربحية بإنها "القدرة على استخدام الاموال واستثمارها بما يسهم في تحقيق العوائد" (Tulsian, 2014: 19).

والربحية في معناها الضمني من وجهة نظر Fisseha هي الحالة التي يتجاوز فيها الدخل الناتج خلال مدة زمنية معينة النفقات المتكبدة خلال المدة الزمنية ذاتها، فتحقيق الربح هو الهدف النهائي للمصارف التجارية، إذ تهدف جميع الاستراتيجيات المصممة والانشطة التي يتم تنفيذها في المصرف إلى تحقيق هذا الهدف الكبير (Fisseha, 2015: 75).

كما عرف الربح من ناحيتين مختلفتين، الناحية المحاسبية والناحية الاقتصادية فالربح وفقاً للمعنى المحاسبي هو زيادة الايرادات الكلية عن التكاليف الكلية خلال مدة زمنية معينة، أما التعريف الاقتصادي هو زيادة الثروة أي زيادة الايرادات المتحققة عن تكاليفها مضافاً إليها تكاليف أخرى مثل (تكاليف الفرصة البديلة) هذا يعني أن الربح الاقتصادي أقل من الربح المحاسبي؛ بسبب اضافة هذه التكاليف (أبو حمد، قدوري، ٢٠٠٥: ٣٣٣).

ثانياً. مصادر الربحية في المصارف: من خلال تقسيم الانشطة التي يقوم بيها المصرف والخدمات التي يقدمها المصرف لزبائنه يمكن تقسيم مصادر الربح المصرفي بالآتي (اللامي، ٢٠١٦: ٣٩٦):

١. فرق سعر الفائدة: وهو الفرق بين الفوائد الدائنة التي يحققا المصرف من خلال منح السلف والقروض والتسهيلات الائتمانية لزبائنه والفوائد المدينة على المصرف التي تمنح للودائع في المصرف والقروض التي يقترضها.
٢. العمولات: تمثل العمولات أحد أهم مصادر أرباح المصرف التي يحققها عبر توفير الخدمات الأخرى مثل فتح الاعتمادات المستندية، ومنح خطابات الضمان لزبائنه، والعمليات المصرفية التي يقوم بها المصرف مثل تحويل الأموال.
٣. فرق العملة: وهو ناتج عن تعامل المصرف بيعاً وشراءً للعملات غير المحلية، إذ إن الفرق بين سعر الشراء والبيع يمثل أحد مصادر الأرباح المصرفية.
٤. ايرادات اخرى: إن عمل المصرف ليس مختصراً على الاعمال التي ذكرت اعلاه، بل يتعدى هذا إلى أمور أخرى من الممكن أن يتحقق من خلالها المزيد من الأرباح، مثل الاستثمار في أسهم وسندات لشركات أخرى او عبر استغلال بعض الظروف الاستثمارية العرضية أو بيع أحد موجوداته فجميع الاعمال العرضية التي يقوم بها المصرف التي ليست من طبيعة اعماله تعد ايرادات عرضية أخرى ومصدراً للربح في المصرف.

ثالثاً. مؤشرات الربحية المصرفية: ومن هذه المؤشرات التي تستخدم في قياسها كالآتي:

❖ **معدل العائد على حق الملكية (Return on Equity (ROE):** يعد معدل العائد على حق الملكية من أهم مؤشرات الربحية المصرفية، ويقيس هذا المؤشر معدل العائد الناتج عن استثمار اموال الملاك، فكلما كان معدل العائد على حق الملكية مرتفعاً دل ذلك على الاداء الكفوء للإدارة، كذلك يشير ارتفاع هذا المؤشر إلى المخاطر العالية الناتجة عن زيادة الرافعة المالية، بينما يشير الانخفاض في هذا المؤشر الى التمويل المتحفظ من القروض وتم حسابة وفق المعادلة الآتية (الكروي، ٢٠٠٩: ٥):

$$\text{معدل العائد على حق الملكية} = \frac{\text{صافي الربح بعد الضريبة}}{\text{حق الملكية}} \times 100 \quad \ldots\ldots\ldots(7)$$

Tikrit Journal of Administration and Economics Sciences, (31/12/2021);Vol. 17, No. 56, Part (1): 205-221
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.17.56.1.12

❖ **معدل العائد على الموجودات (Return on Assets):** يعد (ROA) من المؤشرات المهمة للربحية المصرفية فهو يستخدم لقياس فعالية الإدارة الكلية في توليد الأرباح من الموجودات المتوفرة في حوزتها، ويطلق عليه أيضاً العائد على الاستثمار (Return on Investments) وكلما كانت قيمة هذا المؤشر مرتفعة دل ذلك على كفاءة الادارة في استثمار المبالغ المالية وترشيد النفقات التشغيلية بشكل كفوء، ويتم حسابة وفق المعادلة الآتية (فخري، قادر، ٢٠١٦: ٣٧٤):

$$\text{معدل العائد على الموجودات} = \frac{\text{صافي الربح بعد الضريبة}}{\text{إجمالي الموجودات}} \times 100 \quad \ldots\ldots\ldots(8)$$

❖ **معدل العائد على الودائع (Return on Deposit):** يستخدم هذا المؤشر لقياس مدى نجاح الإدارة في تحقيق الأرباح من الودائع التي يملكها المصرف أو استطاع الحصول عليها اثناء عمله ويحسب وفق المعادلة التالية (أبو حمد، قدوري، ٢٠٠٥: ٣٥٢):

$$\text{معدل العائد على الودائع} = \frac{\text{صافي الربح بعد الضريبة}}{\text{إجمالي الودائع}} \times 100 \quad \ldots\ldots\ldots(9)$$

❖ **معدل العائد على الاموال المتاحة (Return on Total Resources):** يعد هذا المؤشر من المؤشرات المهمة لقياس كفاءة ادارة المصرف في تحقيق الأرباح من الأموال المتوفر لديه والمتاحة للقيام بالأنشطة المختلفة، وتتمثل هذه الأموال بالودائع وحقوق الملكية، وكلما كانت نتيجة هذا المؤشر مرتفعة دل ذلك على كفاءة المصرف وقدرته في تحقيق العوائد من توظيف تلك الأموال في الموجودات المربحة، ويتم قياسه وفق المعادلة الآتية (الكروي، ٢٠٠٩: ٦):

$$\text{معدل العائد على الاموال المتاحة للتوظيف} = \frac{\text{صافي الربح بعد الضريبة}}{\text{الودائع + حق الملكية}} \times 100 \quad \ldots\ldots\ldots(10)$$

المبحث الثالث: الجانب التطبيقي

بعد الانتهاء من العرض النظري لمتغيرات البحث، جاء هذا المبحث استكمالاً لما تم عرضه، إذ سيتم عرض الجانب العملي للبحث بشكل تفصيلي للمصارف المبحوثة (المصرف المتحد للاستثمار، مصرف سومر التجاري، مصرف عبر العراق، مصرف الموصل للتنمية، مصرف بغداد، المصرف التجاري العراقي، مصرف المنصور، مصرف الائتمان العراقي، المصرف الأهلي) وللمدة الزمنية من (2015-2020)، فقد قسم هذا المبحث الى المحاور الآتية:

المحور الأول: نبذة مختصرة عن المصارف عينة البحث: سيتم في هذا المحور عرض تعريفي مختصر للمصارف المبحوثة كما موضح في الجدول (١) ادناه:

الجدول (١): المصارف عينة البحث

اسم المصرف	الرمز	سنة التأسيس	رأس المال في بداية التأسيس د.ع	رأس المال الحالي د.ع
المصرف المتحد	BUND	1994	1000 مليون دينار	300 مليار دينار
مصرف سومر	BSUC	1999	400 مليون دينار	250 مليار دينار
مصرف عبر العراق	BTRI	2006	56.5 مليار دينار	264 مليار دينار
مصرف الموصل	BMFI	2001	مليار واحد	252500 مليار دينار
مصرف بغداد	BBOB	1992	100 مليون دينار	250 مليار دينار

Tikrit Journal of Administration and Economics Sciences, (31/12/2021);Vol. 17, No. 56, Part (1): 205-221
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.17.56.1.12

اسم المصرف	الرمز	سنة التأسيس	رأس المال في بداية التأسيس د.ع	رأس المال الحالي د.ع
المصرف التجاري العراقي	BCOI	1992	150 مليون دينار	250 مليار دينار
مصرف المنصور	BMNS	2005	55 مليار دينار	250 مليار دينار
مصرف الائتمان العراقي	BROI	1998	200 مليون دينار	250 مليار دينار
المصرف الأهلي	BNOI	1995	400 مليون دينار	250 مليار دينار

المصدر: مـن إعداد الباحثان بالاعتماد على التقارير السنوية للمصارف عينة البحث للمدة (٢٠١٥-٢٠٢٠).

المحور الثاني: قياس معامل الارتباط بين متغيرات البحث:

أ. قياس علاقة الارتباط بين المتغيرات المفسرة ومعدل العائد على حق الملكية:

الجدول (٢): علاقة الارتباط بين المرونة المالية ومعدل العائد على حق الملكية

Correlations				
		مضاعف حق الملكية	نسبة الرصيد النقدي	نسبة الاحتياط القانوني
معدل العائد على حق الملكية	Pearson Correlation	.577**	.209	.219
	Sig. (2-tailed)	.000	.130	.111
	N	54	54	54

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على برنامج (Eviews v10).

يظهر من الجدول (١) أعلاه أن هناك علاقة طردية ومعنوية ما بين المتغير المفسر (مضاعف حق الملكية X1) والمتغير المعتمد (معدل العائد على حق الملكية Y1)، وذلك بدلالة قيمة معامل الارتباط التي ظهرت مساوية إلى (0.577)، وهذه العلاقة معنوية بدلالة القيمة الاحتمالية والتي ظهرت مساوية إلى (0.000) وهي أقل من (0.05). في حين أنه لا يوجد علاقة ارتباط معنوية ما بين كل من (نسبة الرصيد النقدي X2) و(نسبة الاحتياط القانوني X3) مع (معدل العائد على حق الملكية Y1)، وذلك بدلالة القيمة الاحتمالية التي ظهرت مساوية إلى (0.130) و(0.111) على التوالي وهما أكبر من (0.05).

ب. قياس علاقة الارتباط بين المتغيرات المفسرة ومعدل العائد على الموجودات:

الجدول (٣): علاقة الارتباط بين المرونة المالية ومعدل العائد على الموجودات

Correlations				
		مضاعف حق الملكية	نسبة الرصيد النقدي	نسبة الاحتياط القانوني
معدل العائد على الموجودات	Pearson Correlation	.311*	.248	.230
	Sig. (2-tailed)	.022	.071	.095
	N	54	54	54

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على برنامج (Eviews v10).

Tikrit Journal of Administration and Economics Sciences, (31/12/2021);Vol. 17, No. 56, Part (1): 205-221
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.17.56.1.12

يظهر من الجدول أعلاه إن هناك علاقة طردية ومعنوية ما بين المتغير المفسر (مضاعف حق الملكية X1) والمتغير المعتمد (معدل العائد على الموجودات Y2)، وذلك بدلالة قيمة معامل الارتباط التي ظهرت مساوية الى (0.311)، وهذه العلاقة معنوية بدلالة القيمة الاحتمالية التي ظهرت مساوية إلى (0.022) وهي أقل من (0.05). في حين أنه لا يوجد علاقة ارتباط معنوية ما بين كل من (نسبة الرصيد النقدي X2) و(نسبة الاحتياط القانوني X3) مع (معدل العائد على الموجودات Y2)، وذلك بدلالة القيمة الاحتمالية التي ظهرت مساوية الى (0.071) و(0.095) على التوالي وهما أكبر من (0.05).

ج. قياس علاقة الارتباط بين المتغيرات المفسرة ومعدل العائد على الودائع:

الجدول (٤): علاقة الارتباط بين المرونة المالية ومعدل العائد على الودائع

Correlations				
		مضاعف حق الملكية	نسبة الرصيد النقدي	نسبة الاحتياط القانوني
معدل العائد على الودائع	Pearson Correlation	.148	.289*	.243
	Sig. (2-tailed)	.287	.034	.076
	N	54	54	54

المصدر: من اعداد الباحثان بالاعتماد على برنامج (Eviews v10).

يظهر من الجدول أعلاه أن هناك علاقة طردية ومعنوية ما بين المتغير المفسر (نسبة الرصيد النقدي X2) والمتغير المعتمد (معدل العائد على الودائع Y3)، وذلك بدلالة قيمة معامل الارتباط التي ظهرت مساوية الى (0.289)، وهذه العلاقة معنوية بدلالة القيمة الاحتمالية التي ظهرت مساوية إلى (0.034) وهي أقل من (0.05). في حين لا يوجد علاقة ارتباط معنوية ما بين كل من (مضاعف حق الملكية X1) و(نسبة الاحتياط القانوني X3) مع (معدل العائد على الودائع Y3)، وذلك بدلالة القيمة الاحتمالية التي ظهرت مساوية إلى (0.287) و(0.076) على التوالي وهما أكبر من (0.05).

د. قياس علاقة الارتباط بين المتغيرات المفسرة ومعدل العائد على الاموال المتاحة للتوظيف:

الجدول (٥): علاقة الارتباط بين المرونة المالية ومعدل العائد على الأموال المتاحة للتوظيف

Correlations				
		مضاعف حق الملكية	نسبة الرصيد النقدي	نسبة الاحتياط القانوني
معدل العائد على الاموال المتاحة للتوظيف	Pearson Correlation	.360**	.259*	.236
	Sig. (2-tailed)	.007	.049	.085
	N	54	54	54

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على برنامج (Eviews v10).

يظهر الجدول أعلاه أن هناك علاقة طردية ومعنوية ما بين المتغير المفسر (مضاعف حق الملكية X1) والمتغير المعتمد (معدل العائد على الاموال المتاحة للتوظيف Y4)، وذلك بدلالة قيمة معامل الارتباط التي ظهرت مساوية إلى (0.360)، وهذه العلاقة معنوية بدلالة القيمة الاحتمالية التي ظهرت مساوية الى (0.007) وهي أقل من (0.05). في حين هناك علاقة طردية ومعنوية ما

Tikrit Journal of Administration and Economics Sciences, (31/12/2021);Vol. 17, No. 56, Part (1): 205-221
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.17.56.1.12

بين المتغير المفسر (نسبة الرصيد النقدي X2) والمتغير المعتمد (معدل العائد على الاموال المتاحة للتوظيف Y4)، وذلك بدلالة قيمة معامل الارتباط والتي ظهرت مساوية الى (0.259)، وهذه العلاقة معنوية بدلالة القيمة الاحتمالية والتي ظهرت مساوية إلى (0.049) وهي أقل من (0.05). كما لا يوجد علاقة ارتباط معنوية ما بين المتغير المفسر (نسبة الاحتياط القانوني X3) والمتغير المعتمد (معدل العائد على الاموال المتاحة للتوظيف Y4)، وذلك بدلالة القيمة الاحتمالية التي ظهرت مساوية الى (0.085) وهي أكبر من (0.05).

المحور الثالث: تحليل العلاقة السببية لمتغيرات البحث واختبار الفرضية

يستخدم اختبار سببية كرانجر من أجل تحديد اتجاه السببية بين متغيرات البحث، أي لتحديد فيما إذا كانت العلاقة السببية باتجاه واحد أو اتجاهين متبادلين أو يكون المتغيران مستقلين عن بعضهما البعض. هذا وبعد أن تم التأكد من استقرار السلاسل الزمنية وسكونها سوف نقوم بأجراء العلاقة السببية واختبارها (Causality Test)، فقد أوجد العالم (Cliv Granger) في عام (1969م) مقياس لتحديد اتجاه العلاقة السببية بين المتغيرات، التي تعتمد على العلاقة الديناميكية الموجودة في السلاسل الزمنية، أي إذا كان هناك متغيرين (S1, S2) سلسلتين زمنيتين تمثلان ظاهرتين مختلفتين عبر الزمن (t) فأن السلسلة (S1) تحتوي على معلومات يمكن عن طريقها التنبؤ وتحسين التوقعات لمتغير آخر، أي نستطيع القول أن المتغير الأول سببية، ومن شروط اختبار العلاقة السببية بين متغيرين يمثلان ظاهرتين، هو الاستقرارية أي أن تكون المتغيرات التي سوف تدخل النموذج مستقرة، ويوضح كرانجر (Granger)، إن وجود تكامل مشترك بين المتغيرين يدل على وجود علاقة سببية في اتجاه واحد على الأقل، ومن ثم فأن عدم وجود تكامل مشترك بين المتغيرين يعني عدم وجود علاقة سببية بينهما (شيخي وسلامي، ٢٠١٤: ٨). وبعد أن تم التأكد من استقرارية البيانات تم تطبيق نموذج السببية باستخدام برنامج (Eviewsv10). وقد ظهرت النتائج على وفق ما هو مبين في الجدول الآتي:

الجدول (٦): اختبار سببية كرانجر

اتجاه السببية	إحصائية F	الاحتمالية P
Y1 →X1	0.96603	0.3880
X1 →Y1	4.92669	0.0114
Y2 →X1	0.99102	0.3788
X1 → Y2	1.69907	0.1939
Y3 →X1	0.60977	0.5477
X1 →Y3	1.28845	0.2853
Y4 →X1	0.49713	0.6114
X1 →Y4	3.46275	0.0461
Y1 →X2	2.41427	0.1004
X2 →Y1	4.13856	0.0221
Y2 →X2	4.04660	0.0239
X2 →Y2	3.45284	0.0399

Tikrit Journal of Administration and Economics Sciences, (31/12/2021);Vol. 17, No. 56, Part (1): 205-221
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.17.56.1.12

اتجاه السببية	إحصائية F	الاحتمالية P
Y3 →X2	3.36974	0.0429
X2 → Y3	3.41403	0.0413
Y4 →X2	3.36232	0.0432
X2 →Y4	3.88457	0.0275
Y1 →X3	2.49465	0.0934
X3 →Y1	3.65200	0.0336
Y2 →X3	3.97558	0.0254
X3 →Y2	3.26776	0.0469
Y3 →X3	2.48390	0.0943
X3 →Y3	3.24608	0.0478
Y4 →X3	1.77054	0.1814
X3 →Y4	3.71601	0.0317

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات برنامج (Eviews v10).

نلاحظ من نتائج الجدول أعلاه الذي يوضح اختبار السببية بين المرونة المالية والربحية المصرفية، إن هناك علاقة سببية باتجاه واحد فقط للمتغير المفسر، مضاعف حق الملكية (X1) في المتغيرات المعتمدة كل من، معدل العائد على حق الملكية (Y1) ومعدل العائد على الأموال المتاحة للتوظيف (Y4) وذلك بدلالة القيم الاحتمالية التي ظهرت مساوية إلى (0.0114) و(0.0461) على التوالي وهي أقل من (0.05)، وهذا يتفق مع الفرضية الاولى من فرضيات البحث التي تنص على وجود علاقة سببية بين المرونة المالية والربحية المصرفية. كما لا يوجد علاقة سببية للمتغير المفسر، مضاعف حق الملكية (X1) في المتغيرات المعتمدة كل من معدل العائد على الموجودات (Y2) ومعدل العائد على الودائع (Y3) وبالعكس، وذلك بدلالة القيم الاحتمالية التي ظهرت أكبر من (0.05). وإن هناك علاقة سببية باتجاه واحد للمتغير المفسر، نسبة الرصيد النقدي (X2) في المتغير المعتمد معدل العائد على حق الملكية (Y1)، وذلك بدلالة القيم الاحتمالية التي ظهرت مساوية إلى (0.0221) وهي أقل من (0.05)، وهذا يتفق مع الفرضية الاولى من فرضيات البحث والتي تنص على وجود علاقة سببية بين المرونة المالية والربحية المصرفية. كما توجد علاقة سببية تبادلية بين المتغير المفسر، نسبة الرصيد النقدي (X2)، مع كل من المتغيرات المعتمدة معدل العائد على الموجودات (Y2)، ومعدل العائد على الودائع (Y3)، ومعدل العائد على الأموال المتاحة للتوظيف (Y4)، وذلك بدلالة القيمة الاحتمالية التي ظهرت في كلا الاتجاهين أقل من (0.05)، وهذا يتفق مع الفرضية الثانية من فرضيات البحث التي تنص على وجود علاقة تبادلية بين المرونة المالية والربحية المصرفية بدلالة مؤشر المرونة المالية نسبة الرصيد النقدي الذي يؤثر بالربحية المصرفية ويتأثر بها وذلك بدلالة مؤشرات الربحية المصرفية المذكورة أعلاه. وأيضاً هناك علاقة سببية باتجاه واحد للمتغير المفسر، نسبة الاحتياطي القانوني (X3)، في المتغيرات المعتمدة، كل من معدل العائد على حق الملكية (Y1)، ومعدل العائد على الودائع (Y3)، ومعدل العائد على الأموال المتاحة للتوظيف (Y4)، وذلك بدلالة القيم الاحتمالية والتي ظهرت مساوية إلى (0.0336)، (0.0478) و(0.0317) على التوالي وهي أقل من (0.05)، وهذا

يتفق ايضاً مع الفرضية الاولى من فرضيات البحث والتي تنص على وجود علاقة سببية بين المرونة المالية والربحية المصرفية.

وأخيراً هناك علاقة سببية تبادلية بين المتغير المفسر، نسبة الاحتياطي القانوني (X3)، مع المتغير المعتمدة، معدل العائد على الموجودات (Y2)، وذلك بدلالة القيمة الاحتمالية التي ظهرت في كلا الاتجاهين مساوية إلى (0.0254)، (0.0469) على التوالي وهي أقل من (0.05)، وهذا ما يؤكد وجود علاقة تبادلية بين المرونة المالية والربحية المصرفية وإن اتجاه العلاقة السببية كان باتجاهين أي علاقة تبادلية وهو مطابق للفرضية الثانية من فرضيات البحث.

الاستنتاجات والمقترحات

اولاً. الاستنتاجات:

١. على الرغم من الأهمية الكبيرة للمرونة المالية باعتبارها أحد المفاهيم الحديثة في أدبيات الفكر المالي إلا أنها لم تلقى الاهتمام الكافي من قبل الباحثين والمهتمين في هذا المجال عربياً وعراقياً.
٢. المصارف التي تحتفظ بموجودات سائلة او سريعة التحول الى سيولة تكون ذات مرونة عالية وذلك بسبب العلاقة الطردية بين المرونة المالية وتلك المقتنيات النقدية وشبه النقدية.
٣. ان المرونة المالية العالية تمكن المصارف من اتباع سياسة اقراضية مرنة بعيداً عن التشدد في منح تلك القروض مما ينعكس ايجاباً على ربحيتها.
٤. توجد علاقة سببية تبادلية بين المرونة المالية متمثلة بمؤشر (نسبة الرصيد النقدي X2) والربحية المصرفية متمثلة بالمؤشرات (معدل العائد على الموجودات Y2) و(معدل العائد على الودائع Y3) و(معدل العائد على الأموال المتاحة للتوظيف Y4)، أي إن المرونة المالية تؤثر وتتأثر بالربحية المصرفية وفقاً لنموذج كرانجر وللمؤشرات أعلاه.
٥. توجد علاقة سببية تبادلية بين المرونة المالية متمثلة بمؤشر (نسبة الاحتياطي القانوني X3) والربحية المصرفية متمثلة بمؤشر (معدل العائد على الموجودات Y2).

ثانياً. المقترحات

١. يتوجب على المصارف العراقية الخاصة عينة البحث أن تتبنى مدخل المرونة المالية بوصفها معالج استراتيجي، وأداة لتطوير المصارف وجعلها أكثر قدرة على مواجهة الأزمات وتجاوزها.
٢. ينبغي على المصارف العراقية الخاصة عينة البحث أن تعمل وفق مستوى مرونة مالية عالية لما لتلك المرونة من مزايا متعددة منها زيادة القدرة على المنافسة ورفع مستوى الأداء بجوانبه المتعددة مما ينعكس إيجاباً على تحقيق هدفها الأساس.
٣. ينبغي على المصارف العراقية الخاصة عينة البحث زيادة مرونتها المالية بشكل منطقي ومعقول عن طريق زيادة مصادر المرونة المالية والمتمثلة بالرصيد النقدي، والرافعة المالية المنخفضة والموجودات سريعة التحول الى نقد، حيث تؤدي هذه الزيادة في المصادر إلى إعطاء المصارف حرية أكثر في اتخاذ القرارات المختلفة.
٤. ينبغي على المصارف العراقية الخاصة عينة البحث الابقاء بشكل دائم على مستوى معين من المرونة المالية وألا يؤثر هاجس المنافسة والرغبة في تحقيق أرباح عالية على مستويات المرونة المالية في المصارف.
٥. على البنك المركزي العراقي تبني فلسفة المرونة المالية من خلال رقابته المباشرة المتمثلة بإصدار التعليمات والتوصيات فضلاً عن عقد الندوات والمؤتمرات التي توضح مزايا المرونة المالية.

المصادر

اولاً. المصادر العربية:

١. أبو حمد، رضا صاحب، قدوري، فائق مشعل، (٢٠٠٥)، إدارة المصارف، دار أبن الأثير للطباعة والنشر، الجزء الأول، ط١، جامعة الموصل.
٢. شيخي، محمد، سلامي، احمد، (٢٠١٣)، اختبار العلاقة السببية والتكامل المشترك بين الادخار والاستثمار في الاقتصاد الجزائري، مجلة الباحث، العدد ١٣، الجزائر.
٣. العامري، هدى هادي حسن، (٢٠١٨)، المرونة المالية وانعكاساتها في تحقيق التعافي المالي دراسة تحليلية في عينة من المصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية"، اطروحة دكتوراه (غير منشوره)، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة كربلاء.
٤. فارس، علي أحمد، (٢٠١٦)، الرافعة المالية والنمو والحجم وأثرهم في كلف الوكالة دراسة تحليلية لشركات قطاعي الصناعة والفنادق المتداولة في سوق العراق للأوراق المالية، المجلة العراقية للعلوم الادارية، المجلد ١٢، العدد ٤٩، العراق.
٥. الفتلاوي، ميثاق هاتف، محسن، محمد عباس، (٢٠١٧)، أثر التمويل بالملكية في الاداء المالي (دراسة تطبيقية لعينة من المصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية)، المجلة العراقية للعلوم الادارية، المجلد (١٣)، العدد (٥٣)، العراق.
٦. فخري، سامر محمد، قادر، اسو بهاء الدين، (٢٠١٦)، مؤشر الربحية المصرفية والعوامل المؤثرة فيه دراسة قياسية في عينة من المصارف التجارية العراقية، مجلة جامعة كركوك للعلوم الادارية والاقتصادية، ٢٠١٦، المجلد ٦، العدد ٢، العراق.
٧. الكروي، بلال نوري سعيد، (٢٠٠٩)، تقييم ربحية المصارف باستخدام مؤشرات السيولة-دراسة مقارنة بين مصرفي الرافدين والرشيد، المجلة العراقية للعلوم الادارية، ٢٠٠٩، المجلد ٦، العدد ٢٤، العراق.
٨. اللامي، علي حسين نوري، (٢٠١٦)، أثر الودائع في صافي دخل المصارف بحث تطبيقي في مصرف الشرق الاوسط العراقي للاستثمار، مجلة بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد ٤٨، العراق.
٩. الموسوي، حيدر يونس، الخفاجي، آيات حسني، (٢٠٢٠)، قياس العلاقة السببية للمرونة المالية والمخاطر المصرفية دراسة مقارنة تطبيقية لعينة من المصارف العراقية والاماراتية، مجلة الادارة والاقتصاد، المجلد ٩، العدد ٣٣، العراق.

ثانياً. المصادر الاجنبية:

1. Acharya Viral, V., & Almeida, H., & Campello, M., (2007), Is Cash Negative Debt? A Hedging Perspective on Corporate Financial Policies، Journal of Financial Intermediation, Vol.16, No.4, PP: 515-554.
2. Al-shakrchy, E., Alnassar, W. I., (2019), does Financial Flexibility Matter for Firm's Finance Policy? Evidence from Swedish High-Tech Firms: Case Study of Ericsson، Journal of Social Science Research ·
3. Barad, M.M., (2010), A Study on Liquidity Management of Indian Steel Industry, thesis, sumitted to the saurashtra university for the degree of doctor of philosophy in commerce (faculty of commerce).

4. Byoun, S., (2008), How and when do firms adjust their capital structures toward targets", Journal of Finance, 63, p. 3069-3096.
5. Chukwu, B.، Agbaeze, E., Offor, F.O., & Udoh, B.E., (2019)، (does financial flexibility enhance the profitability of money deposit banks? evidence from Nigeria, International Journal of Mechanical Engineering and Technology (IJMET).
6. Daniel, N.D., Denis, David. J، & Naveen, Lalitha, (2010)، Sources of Financial Flexibility: Evidence from Cash Flow Shortfalls, Naveen D. Daniel on 06 June 2014.
7. De angelo, H., & De angelo, L., (2006), Capital Structure, Payout Policy, and Financial Flexibility", working paper National Bureau of Economics Research.
8. Denis, David J., (2011), financial flexibility and corporate liquidity, Journal of Corporate Finance, 17, 667-674.
9. Denis, David J., (2011), financial flexibility and corporate liquidity, Journal of Corporate Finance, 17, 667-674.
10. Fama, E. F., & French, K. R., (2001), Disappearing dividends: changing firm characteristics or lower propensity to pay, Journal of Financial Economics, 60, p. 3-43.
11. Fisseha, F.L., (2015), Literature Review on the Determinants of Commercial Bank's Profitability: A Comprehensive Modelling, the international, journal.org RJEBS: Volume: 04, Number 09, July-2015.
12. Graham, J.R., Campbell, R. & Harvey, (2001), the theory and practice of corporate finance: evidence from the field، Journal of Financial Economics 60, 187-243.
13. Jiangnan، Yi, (2020), Financial flexibility, dynamic capabilities, and the performance of manufacturing enterprises، Journal of Research in Emerging Markets, 2020, 2(2). doi: 10.30585/jrems.v2i2.465.
14. Khan, Mohmad Mushtaq، & Raj, K.Bhavana, (2020), liquidity-profitability analysis & prediction of bankruptcy-a study of select telecom companies، Journal of Critical Reviews, Vol 7, Issue 3.
15. Kuit, Monika, (2012)، Cash Flow at Risk, Financial Flexibility and Financing Constraint, Working Paper.
16. Tulsian, M., (2014), Profitability Analysis (A comparative study of SAIL & TATA Steel), IOSR Journal of Economics and Finance (IOSR-JEF) e-ISSN: 2321-5933, p-ISSN: 2321-5925.Volume 3, Issue 2. Ver. I (Mar.-Apr. 2014), PP 19-22
17. Vaan, R., (2011), the relationship between financial flexibility and firm value, Thesis, University of Tilburg.
18. Van Horne. J., (2012), Financial Management and policy, Prentice-Hall International (UK) Limited, London.
19. Xie, x.، & Zhao, J.، (2020), Analysis of the Influence of Financial Flexibility on Enterprises، Open Journal of Business and Management, 2020, 8, 1917-1922 https://www.scirp.org/journal/ojbm.